«المد والجزر في السياسة البريطانية»

تجاه شبه الجزيرة العربية

١ - ملامح التغير في العلاقات البريطانية - السعودية

١٩١٠ - ١٩١٥

تأليف

الدكتور / جمال محمود حجر

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

جامعة قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

بدأ اهتمام القوى الأوروبية بسواحل شبه الجزيرة العربية مع مطلع القرن السادس عشر ، حين نجح البرتغاليون في اكتشاف الطريق البحري إلى الشرق بالدوران حول إفريقية . وكانت بريطانيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي ظل اهتمامها يتنامى بسواحل شبه الجزيرة العربية منذ بداية القرن التاسع عشر ، إلى أن تفردت بالنفوذ فيها بعيد الحرب العالمية الأولى .

أما قلب شبه الجزيرة العربية فقد بقى في عزلته التقليدية بعيداً عن طموحات الدول الأوروبية ، التي لم تجد من الأسباب ما يدفعها إلى اقتحام فيافيه المترامية الأطراف . هذا ، بينما وجد الرحالة والمغامرون الأوروبيون من الأسباب والدوافع -خلال القرنين التاسع عشر والعشرين- ما يحفزهم على ارتياد المخاطر وتحمل المشاق ، فأطلعوا العالم الخارجي على كثير من أسرار قلب شبه الجزيرة ، ورسموا صوراً عديدة لأشكال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيه ، كما وضعوا لأول مرة خطوطاً مهمة على خريطة شبه الجزيرة العربية الصماء .

وهذه الدراسة تسعى إلى فهم العلاقات بين القوى المعنية بالمناطق الساحلية من شرقي شبه الجزيرة العربية من جهة ، وتلك المعنية بالمناطق الداخلية منها ، أي بين الدولة العثمانية وبريطانيا وعبدالعزيز آل سعود . فالدولة العثمانية كانت مسئولة من الناحية القانونية عن المناطق المذكورة ، وبريطانيا كانت تتطلع إلى إزاحة النفوذ العثماني الشكلي عنها ، أما عبدالعزيز آل سعود فقد كان يرى أن من واجبه استرداد أرض الآباء والأجداد وإنهاء الحضور العثماني عليها ، وإبعاد النفوذ البريطاني عنها .

والدراسة وهي ترتكز على هذه المحاور الثلاثة : محور الحضور العثماني ، ومحور التفوق البريطاني ، ومحور الطموح السعودي ، إنما تمزج بينها جميعاً ، لأن

الحركة على أي منها ما كانت لتتم بغير التأثير المباشر في المحورين الآخرين . وقد ساهمت مقدمات الحرب العالمية الأولى في تنشيط حركة هذه المحاور -في وقت واحد تقريباً- في أطرها الرسمية والعملية . وأدت هذه الحركة إلى انتفاء حالة العزلة التي كانت قائمة في قلب شبه الجزيرة العربية ، وبدأ هذا القلب يطل بكل ما فيه من زخم وقوة على المناطق الساحلية ويوجه أحداثها . عندئذ أدركت بريطانيا ، التي كانت معنية بالسواحل فقط ، أن عليها إعادة النظر في مواقفها السياسية السابقة ، وأن علاقاتها مع عبدالعزيز آل سعود صارت حتمية .

لقد صار عبدالعزيز آل سعود يمثل قوة جيوبوليتيكية تسعى لتثبيت وجودها داخلياً وخارجياً ، وبدأت الجغرافية السياسية لبلاده تتشكل لتجمع بين الساحل والداخل . وبينما كانت كل المؤشرات تكشف عن حالة الضعف العام التي ألمت بالدولة العثمانية ، كانت قوة بريطانيا السياسية والعسكرية تفرض نفسها ، لتملأ الفراغ العثماني في المنطقة ، وهو الفراغ الذي تكشف نتيجة لانشغال الدولة بصدامات مع رعاياها ، كما في البلقان ، أو مع قوى أوروبية أخرى كإيطاليا ، كما في طرابلس . وبمرور الوقت ، تأكد أن بريطانيا هي القوة الكبرى الوحيدة في المنطقة التي كان على عبدالعزيز آل سعود أن يتعامل معها . أما عبدالعزيز فقد أثبت لها أنه يمثل القوة المحلية الوحيدة التي يمكن لبريطانيا أن تتعامل معها وأن تحسب حسابها .

وكان الوصول إلى النتيجة السابقة وليد مجموعة من التطورات ، كان أولها تعيين الكابتن وليام إرفين شكسبير وكيلاً سياسياً لبريطانيا في الكويت . فقد أتاحت له اهتماماته الخاصة بالصحراء والرحلات فرصة لقاء مبكر مع الأمير عبدالعزيز آل سعود ، أمير الرياض . ففي عام ١٩١٠ زار عبدالعزيز الكويت حيث التقى بشكسبير ، وترك لديه انطباعاً جيداً عن شخصه وطموحاته وحرصه على استرداد أملاك أسلافه من أيدي العثمانيين . وساعد على نجاح اللقاء تقارب الرجلين في العمر ، وحب شكسبير للبدو والبادية . وبصفةعامة كان هذا اللقاء الأول ودياً ، كما كان الحوار فيه غير رسمي(١) .

وفي عام ١٩١١ سعى شكسبير إلى عبدالعزيز في قلب الصحراء العربية ، ونجح في رسم خرائط لمناطق لم تكن معروفة للعالم الخارجي(٢) . ويعتبر هذا اللقاء ذا أهمية خاصة فيما يتصل بنشأة العلاقات البريطانية - السعودية ، لأنه لفت -ولأول مرة- أنظار الحكومة البريطانية إلى شخصية قادرة على التأثير في من حولها وفيما حولها ، وليس من المستبعد أن يكون لها تأثير واضح على مستقبل السياسية البريطانية تجاه قلب شبه الجزيرة العربية .

كان اقتناع شكسبير بشخصية الأمير عبدالعزيز مقدمة لاقتناعه بدوره كحليف لبريطانيا في المستقبل . وتولدت في رأسه أفكار حول مستقبل السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية . ومن ذلك أنه رأى إمكانية قيام تحالف عربي ، بزعامة الأمير عبدالعزيز ، مستقل عن الدولة العثمانية . ولكن مثل هذه الأفكار لم ترق للمسئولين البريطانيين ، ورفضوا مناقشتها .

الواقع أن أفكار شكسبير هذه لم تنشأ من فراغ ، فقد استنبطها من لقائه الثاني بالأمير عبدالعزيز ، الذي عبر فيه عن أسف شديد لإهمال بريطانيا الرد على مبادرةكان قد اتخذها في عام ١٩٠٤ بشأن إقامة علاقات بينه وبينها . كما عبر في ذات اللقاء عن تطلعاته نحو طرد العثمانيين من الإحساء والقطيف واعتراف بريطانيا به حاكماً مستقلاً على نجد وتوابعها .

ولعل شكسبير كان على صواب فيما ذهب إليه من تفاؤل حول مستقبل الأمير عبدالعزيز السياسي . وهو الأمر الذي دفعه إلى أن يكتب إلى سير برسي كوكس في ٨ أبرير عام ١٩١١ مقدراً الظروف الصعبة التي تعترض الأمير في حالة إقدامه على عمل عسكري ضد العثمانيين ، ومؤكداً على أن مثل هذه الخطوة العسكرية ستكون بغير ثمار ما لم تساعده بريطانيا عن طريق تحييد القوة البحرية العثمانية في الخليج ، والحيلولة بينها وبين إمداد القوات العثمانية في الإحساء بما تحتاج من مؤن ومعدات . وبعبارة أخرى فإن طموحات عبدالعزيز -طبقاً لهذا التصور- ما كان

لها أن تتحقق بدون كسب تأييد بريطانيا المادي والمعنوي لمثل هذه المغامرة العسكرية(٣) .

ولكن إقـدام بريطانيا على خطوة كتلك التي يدعـو إليهـا شكسبـير كان سيحـدث انقلاباً جوهرياً في السياسة البريطانية المبنية على تفادي الدخول في شئون قلب الجزيرة العربية . كما أنه سيستبدل علاقات بريطانيا الطيبة مع الدولة العثمانية بعلاقات غير مؤكدة مع الأمير عبدالعزيز ، هذا إلى جانب انتفاء الدافع لدى الحكومة البريطانية للإقدام على مثل هذا الأمر الذي يسوقها إليه شكسبير(٤) .

لم يكن أمـام عبدالعزيز في مواجهة الفتور في الموقف البريطاني تجاهه غير الاعتماد على نفسه في تحقيق مشروعاته السياسية ، فاستثمر الظروف الصعبة التي كانت تواجـه العثـمانيين ، الـذين كانوا مشغولين بالحركة العربية في سوريا ، وبـالحـرب مع إيطاليا حول طرابلس ، وبحـروب البلقـان ، وهـاجم القوات العثـمانية في الإحســاء في مايو عام ١٩١٣ ، وطـردهم منهـا دون مسـاعـدة خارجية(٥) . وبـذلك تحقق لعبد العزيز جانب من هدفه المعلن الأول ، أي استرداد أملاك الآباء والأجداد .

أمـا بالنسبـة لهدفه المعلن الثاني ، أي اعتراف بريطانيا به وببلاده ، فقد حالت دونـه اعتبـارات عديدة تتعلق أساساً بالتطورات الإقليمية في المنطقة . بالـبرغم من انحسـار المد العثماني عن الإحساء ووصول المد السعودي إليها ، كانت بريطانيا لا تزال ترى ضرورة استمرار علاقاتها الطيبة بالدولة العثمانية ، وتعطيها أولوية على غيرها من العلاقات في المنطقة . ذلك أن بريطانيا والدولة العثمانية كانتا مشغولتين منذ عام ١٩١١ بمباحثات حول تحديد مناطق نفوذ كل منهما في شرقي شبه الجزيرة العربية ، وهي المباحثات التي انتهت بتوقيع اتفاق ٢٩ يوليو عام ١٩١٣ ، الذي نص صراحة على أن الأحساء جزء من لواء نجد العثماني(٦) .

وهكذا خيبت بريطانيا آمال عبدالعزيز فيها حرتين : الأولى حين رفضت التعاون معه لطرد العثمانيين من الاحساء ، والثانية حين أكدت على أن الاحساء جزء من لواء نجد العثماني .

أما العثمانيون فلم يتأثروا كثيراً بإنجازات عبدالعزيز العسكرية والسياسية التي حققها على حسابهم ، فقد كان وجودهم الفعلي بالمنطقة ضعيفاً ونفوذهم إسمياً ، وقضايا الدولة واهتماماتها متشعبة . ولم تكن شبه الجزيرة العربية من بين المناطق ذالت الأولوية في السياسة العثمانية .

كان عبدالعزيز يدرك أن بريطانيا ، لا الدولة العثمانية ، تملك مفاتيح المستقبل في الشرق الأوسط بعامة ، فعاود الاتصال بالمسئولين البريطانيين في المنطقة ، وكتب إلى سير برس كوكس ، المقيم السياسي في الخليج ، في ١٣ يونية عام ١٩١٣ ، أي قبيل توقيع الاتفاق البريطاني - العثماني ، يعلمه رسمياً أنه استولى على أرض آبائه وأجداده في الاحساء والقطيف وملحقاتهما ، ويؤكد على مشاعره الودية تجاه بريطانيا ، وحرصه على إقامة علاقات قوية معها ، متمنياً «أن تكون علاقاتي معكم كالعلاقات التي كانت قائمة بينكم وبين أسلافي»(٧) .

كان عبدالعزيز يدرك حقيقة قوته ، ويعلم أنه قد صار يمتلك مناطق ساحلية ولا يملك إمكانية الدفاع عنها ، وأن بريطانيا هي القوة البحرية الوحيدة في المنطقة التي يمكن أن تجهض إنجازاته السياسية -إذا أرادت- عن طريق البحر . وكان عليه إن لم يستطع تأمين صداقتها أن يأمن من عداوتها . وجاء الرد البريطاني من خلال كوكس ليحقق شيئاً مما سعى إليه عبدالعزيز .

فقد أكد كوكس ، في رسالة مؤرخة في ١١ سبتمبر عام ١٩١٣ ، لعبدالعزيز أنه إذا تعهد بالامتناع عن كل عمل يؤدي إلى اضطراب الوضع الراهن ، أو إلى خلق حالة من القلق بين الإمارات العربية المرتبطة بعلاقات تعاهدية مع بريطانيا ، بما في ذلك إمارة قطر ، التي اعترفت الحكومة البريطانية والحكومة

العثمانية باستقلالها مؤخراً تحت حكم آل ثاني ، فإن الحكومة البريطانية ستواصل المحافظة على العلاقات الودية التي كانت قائمة (مع أسلافه) في الماضى»(٨) .

لا شك في أن بريطانيا وجدت نفسها في موقف حرج فور توقيعها لاتفاق يقضي بأن تكون الإحساء جزءاً من الدولة العثمانية ، بينما عبدالعزيز يطالبها بالاعتراف بذات المنطقة على أنها من أملاك أسلافه ، ولو أنها حققت له ذلك لأساءت كثيراً إلى علاقاتها بالدولة العثمانية ، ولو أنها التزمت الصمت تجاهه لأهملت واقعاً جديداً بالمنطقة يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على مصالحها فيها . وخروجاً من هذا المأزق السياسي قصرت بريطانيا ردها على عبدالعزيز في نقطتين : الأولى تتعلق باستعدادها للإبقاء على علاقات الود معه كما كانت مع أسلافه ، والثانية تتعلق بحمايتها لمصالحها ، في منطقة الخليج ، كما حددها الاتفاق البريطاني - العثماني . وهذا يعني أن بريطانيا ليست معنية بما جرى للدولة العثمانية إلا بقدر ما تتأثر المصالح البريطانية بمثل تلك التغيرات . كما يعني أن بريطانيا تؤيد بشكل غير مباشر ما أحدثه عبدالعزيز من تغيرات في المنطقة . وفوق كل ذلك فقد نجحت الدبلوماسية البريطانية في إيجاد مخرج لمشكلة التعامل مع موقفين متناقضين في وقت واحد .

لم يكن موقف الحياد البريطاني -إن صح أن نعتبره كذلك- كافياً في نظر عبدالعزيز كي يحقق له الأمن في مواجهة رد الفعل العثماني المتوقع . فراح -دون تفريط في مكاسبه السياسية- يعلن ولاءه للدولة العثمانية ، في محاولة من جانبه لتحييدها . وفي نفس الوقت أطلع بريطانيا على خططه بشأن تسوية علاقاته بالدولة العثمانية ، وبالمفاوضات التي أجراها في هذا السبيل ، ومنها الاتفاق الذي وقعه مع العثمانيين فيما بعد (في ١٥ مايو عام ١٩١٤) . وهو الاتفاق الذي يقضي بتعيينه والياً عثمانياً على نجد والإحساء طيلة حياته ، ويرثه فيهما أبناؤه وأحفاده من بعده ، وأن يرفع العلم العثماني ، وأن يقبل بوجود قوات عثمانية في بعض المناطق الساحلية من الإحساء ، وألا يعقد معاهدات أو يجري اتصالات مع دول أجنبية ، أو يمنحها امتيازات في الأراضي الواقعة تحت حكمه(٩) .

كان عبـدالعـزيز يهدف -فيما يهدف- إلى اختبار رد الفعل البريطاني تجاه محتوى الاتفاق المقترح عقده بينه وبين الدولة العثمانية ، وخاصة فيما يتعلق بالحظر المفروض عليه بشأن إجراء إتصالات مع دول أجنبية . ولا شك في أن مثل هذا الاتفـاق قد أقلق بريطانيا كثيراً ، وخاصة حينما أدرك مسئولوها أن عبدالعزيز يمكن أن يكون أقوى الحكام في شبه الجزيرة العربية ، وأنه الشخص الذي قد تحتاج بريطانيا إلى التعاون معه في المستقبل .

وعـلى ضوء هذه التـطورات الجـديدة بدأت بريطانيا مراجعة سياستها في المنطقة ولم تكن -في الواقع- تسير حتى ذلك الوقت على سياسة محددة ، وأن ممارساتها السياسة كانت ردود أفعال تهدف إلى حماية مصالحها(١٠) . وعلى هذا النحو صارت عملية إنشاء علاقات سياسية مباشرة مع عبدالعزيز تفرض نفسها على صناع السياسة البريطانية(١١) . وهكذا أدركت بريطانيا لأول مرة ضرورة التعامل مع الواقع الجديد في الخليج وفي قلب شبه الجزيرة العربية .

وبدأت بريطانيا في تصحيح مسار سياستها نحو شبه الجزيرة العربية بصدام دبلوماسي مع الدولة العثمانية ، حين احتجت وزارة الخارجية في ٩ مارس عام ١٩١٤ لدى السفارة العثمانية في لندن على مضمون الاتفاق المقترح بين الدولة العثـمانية وعبـدالعزيز آل سعود . ونبهت لندن السفير التركي إلى أن المصالح الـبريطانية في الأراضي الـواقعة تحت حكم عبدالعزيز آل سعود قد حددت في الاتفاق البريطاني العثماني طبقاً للشروط التالية :

١ - ألا يتدخل عبدالعزيز في شئون إمارات الخليج حيث يتمتع البريطانيون بصلاحيات خاصة بهم .
٢ - وأن يتعاون مع بريطانيا في تطبيق الهدنة البحرية .
٣ - وأن يسمح للتجار البريطانيين بممارسة نشاطاتهم في البلاد الواقعة تحت حكمه .

٤ - وأن «تمتنع» الدولة العثمانية «عن القيام بأي نشاط بحري ضد الإحساء ، بدون استشارة الحكومة البريطانية ، وإعطائها الفرصة للقيام بدور الوساطة» (١٢) .

ولعل هذه النقطة الأخيرة هي أهم النقاط الأربع فيما يتعلق بمستقبل الأمير عبدالعزيز السياسي ، فهي تضمن له شيئاً من الأمان الناتج عن انشغال البريطانيين والعثمانيين بطموحات بعضهما من ناحية ، وحرص بريطانيا على أن يكون لها يد فيما يجري من خلال الوساطة من الناحية الأخرى ، وهو أمر كان عبدالعزيز يعتبره الحد الأدنى للتدخل البريطاني إلى جانبه . ولكن أهم ما يمكن الخروج به من الحوار البريطاني العثماني ، هو أن كلا الطرفين كان يسعى لكسب ود عبدالعزيز وصداقته دون الآخر . وصار الدور الذي يمكن أن يلعبه عبدالعزيز هدفاً للقوتين الكبيرتين .

لقد تحقق لعبدالعزيز ما كان يسعى إليه من إقحام بر يطانيا طرفاً في قضية علاقاته بالدولة العثمانية ، وتأكد له ذلك حين طلبت إليه بريطانيا تأخير عقد الاتفاق المقترح بينه وبين العثمانيين . ومع ذلك فلا يجب أن نعتبر ذلك دليلاً على وجود سياسة محددة الملامح تجاه أي من عبدالعزيز أو الدولة العثمانية ، وإنما هي مجرد مواقف مستقلة تعكس أسلوباً تكتيكياً في التعامل مع الأحداث ، ودليل ذلك أن بريطانيا بقيت حريصة على علاقاتها بالدولة العثمانية دون التضحية بعلاقاتها الناشئة مع عبدالعزيز ، وهو اتجاه جديد في السياسة البريطانية نحو شبه الجزيرة العربية .

لم تكتمل صورة التوجهات البريطانية الجديدة إلا في آخر مارس عام ١٩١٤ ، وذلك حين عقدت بريطانيا والدولة العثمانية اتفاقاً آخر مكملاً لاتفاق ٢٩ يوليو من العام السابق . ويحدد اتفاق مارس مناطق النفوذ بين البلدين في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية . وباكتمال التفاهم البريطاني - العثماني أعلنت

بريطانيا عن تأييديها لتفاهم سعودي - عثماني ، وبعبارة أخرى ، فإن بريطانيا علقت اتخاذ أي موقف إيجابي تجاه العثمانيين إلى أن يتم تحديد مناطق النفوذ البريطاني في شبه الجزيرة العربية .

وقد فجرت سياسة لندن تجاه عبدالعزيز والدولة العثمانية خلافات في داخل الحكومة البريطانية . فبينما كانت لندن ترى أن توسع عبدالعزيز نحو ساحل الخليج سيشكل منطقة فاصلة ذات فائدة بين النفوذ البريطاني في إمارات الساحل المتصالح من جهة وبين النفوذ العثماني في أقصى شمالي شبه الجزيرة العربية من الجهة الأخرى ، كانت حكومة الهند تخشى ازدياد طموحات عبدالعزيز في منطقة الخليج . وأدى الخلاف في الرأي بين حكومتي لندن والهند -حول السياسة التي يجب على بريطانيا أن تتبناها تجاه عبدالعزيز- إلى انتكاسة الآمال التي كان يتطلع إليها عبدالعزيز ، فيما يتعلق بإقامة علاقات بريطانية سعودية ، وتحويل الحكومة البريطانية عن ترديد النغمة التقليدية بشأن علاقات الود بينها وبين الدولة العثمانية(١٣) .

الواقع أن السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية لم تكن قد استقرت بعد . فإلى جانب الخلاف بين وزارة الخارجية وحكومة الهند ، كانت الآراء متضاربة في داخل وزارة الخارجية ذاتها . وقد سجل أحد منتقدي هذه السياسة اعتراضه على أسلوب التعامل مع عبدالعزيز آل سعود بقوله «انني أشعر بأن السياسة التي نتبعها نحو ابن سعود تحتوى على خطر داهم لسلامة تركيا ، وقد كنت شخصياً أعارض منذ البداية اللقاءات التي جرت بينه وبين مسئولينا»(١٤) .

لم يكن الأمير عبدالعزيز يعلم شيئاً عما يدور وراء الكواليس في مراكز صناعة القرار في بريطانيا . ولم يكن أمامه إلا أن يؤمن علاقاته بالدولة العثمانية خاصة ، حتى ينجح تماماً في تحييدها . أما بريطانيا فكان لا يزال يعتقد في أنها لن تكون

مصـدر خطر على مستقبله السياسي طالمـا أنـه لا يصطدم بها . وأدت سياسة عبـدالعـزيز على هذا النحـو إلى تقاربه مع العثمانيين ، فأتم مشروع المعاهدة السابقة الذكر معهم في ١٥ مايو عام ١٩١٤ . ولكن يبدو أن عبدالعزيز لم يوقع المعاهدة ، وأكدت الوثائق السعودية ذلك فيما بعد(١٥) .

كانت التزامات عبدالعزيز بمقتضى المعاهدة السابقة تجاه الدولة العثمانية التزامات شكلية ؛ فقد كان يعلم أن أية قيود عثمانية لن يكون بالإمكان وضعها موضع التنفيذ بسبب الظروف العامة المتدهورة التي تمر بها الدولة العثمانية(١٦) . وقد وضعت هذه المعاهدة السعودية - العثمانية موضع الاختبار الفعلي في الحرب العـالمية الأولى واتضـح أنها كانت مجرد عبـارات بغـير مضمـون . فلم يقف عبدالعزيز إلى جانب العثمانيين ، كما لم يقف إلى جانب بريطانيا . وظل يتحين الفرص لتحقيق أهدافه دون أن يقيد نفسه بأية قيود .

وعـلى ضوء هذه المتغيرات الحذرة في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية ، ظل شكسبير يرى ضرورة دعم عبدالعزيز وتأييده في مواجهة الدولة العثمانية ، لأن هذه الدولة -في تقديره- لم تعد تملك إمكانية إحكام قبضتها على شبه الجزيرة العربية . كما كان شكسبير يرى أن توحيد القبائل العربية تحت قيادة عبدالعزيز وطرد القوات العثمانية من شبه الجزيرة العربية ، وإعلان استقلالها سيحقق التطلعات العربية نحو الاستقلال . وكان شكسبير متأثراً بما سمع من عدد من الشيوخ الذين كانوا يناقشون التطلعات العربية ، فنقل هذه الصورة إلى حكـومة الهند ، مؤكداً -من واقع خبرته- أن النتيجة الطبيعية هي انهيار نفوذ الدولة العثمانية ، وظهور قوة القبائل العربية على أنقاضها(١٧) .

ويبـدو أن رؤية شكسبـير هذه قد أحـدثت ردود فعـل إيجـابية في الموقف البريطاني من زاوية حكومة الهند ، التي كانت ترى من قبل رؤية مختلفة . وبدأت ملامح التغير تتبلور تدريجياً . ويتضح ذلك فيما كتبه سير آرثر هرتزل ، السكرتير

الدائم في وزارة الهند ، في ١٨ يونية عام ١٩١٤ ، حين قال : «إذا كان للحكومة البريطانية أن تناصر ابن سعود ، فلابد من التنسيق بين أهدافه وأهداف الحكومة التركية ، أو على الأقل ، فإنهما لا يجب أن يصطدما»(١٨) .

مما سبق يتضح أن التردد الواضح في سياسة الحكومة البريطانية تجاه عبدالعزيز قد حسم لصالحه ، وأن عبدالعزيز قد دخل -ولأول مرة- في حسابات القائمين على تصميم السياسة البريطانية وتنفيذها ، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة مؤيدة له أو معادية . ومهما يكن من أمر ، فإن عبدالعزيز لم ينتظر طويلاً كي تحسم بريطانيا موقفها منه بوضوح ، فشكراً للحرب العالمية الأولى التي هيأت الظروف إلى جانبه ، وحسمت وبسرعة -اقتضتها ظروف الحرب- كثيراً من الأمور التي كانت تقف حائلاً في سبيل إقامة علاقات بريطانية سعودية .

ففي سبيل مواجهة التهديد العثماني والألماني لبريطانيا في منطقة الشرق الأوسط ، راحت لندن تبحث عن أصدقاء جدد في المنطقة ، ولم يكن يتحقق لها ذلك إلا من خلال الاتصالات المباشرة بالزعماء العرب عن طريق عناصر بريطانية واعية باهتمامات الإنسان العربي وطموحاته وعقيدته ، خاصة أن السلطان العثماني ، خليفة المسلمين ، قد أعلن الجهاد (١٩) بين جميع المسلمين لمواجهة الحلفاء ، وذلك عندما صارت الدولة العثمانية رسمياً في حالة حرب مع بريطانيا في نوفمبر ١٩١٤ .

وأبرزت ظروف الحرب العالمية الأولى أهمية دور عبدالعزيز فيما يتصل بالنشاط العسكري البريطاني في الخليج والعراق . وأبرزت بنفس القدر أهمية دور الشريف حسين بن علي ، أمير الحجاز ، فيما يتصل بالنشاط العسكري البريطاني المنطلق من مصر نحو فلسطين وسوريا . وعلى ضوء هذه التطورات الجديدة بما فيها من تحولات جوهرية في موقف الدولة العثمانية ضد بريطانيا ، جرى تحول جوهري بريطاني نحو عبدالعزيز آل سعود ، وبرز دور شكسبير المناصر

لعبدالعزيز إلى القمة ليتناسب والمرحلة الجديدة ، فاستقبلت لندن شكسبير بكل حفاوة وترحيب . فهو لم يعد كما كان في عام ١٩١١ مجرد شخص طموح يسعى لتغيير أصول السياسة البريطانية ، وإنما صار الشخص الذي تنسجم أفكاره مع مقتضيات السياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى .

وفي سعيها لرسم أصول سياسة جديدة ، قررت لندن إرسال شكسبير على جناح السرعة في مهمة خاصة إلى قلب شبه الجزيرة العربية ، بهدف الحيلولة دون قيام نشاط معاد لبريطانيا هناك ، وعليه كذلك أن يحول دون إرسال أية إمدادات من هذه المنطقة إلى القوات العثمانية أو من يناصرها . وبما أن الأمير عبدالعزيز آل سعود قد أثبت أنه أقوى زعيم في قلب شبه الجزيرة العربية ، كان على شكسبير أن يجري معه حواراً ينسجم والمصالح البريطانية ، وأن يسعى إلى عقد اتفاق معه ينظم التعاون بين الطرفين(٢٠) .

أما العثمانيون فقد كانوا -هم أيضاً- مدركين لأهمية دور عبدالعزيز فسعوا إليه في محاولة لكسب ولائه لهم في الحرب ضد بريطانيا . ووجد عبدالعزيز نفسه مرغوباً من الطرفين ، فلم يحسم أمراً يحدد به موقفه بدقة ، وإنما آثر أن يستثمر هذه الظروف لصالحه وضد عدوه ابن الرشيد في حائل ، الذي أعلن وقوفه إلى جانب العثمانيين . وفشلت محاولات العثمانيين في احتواء عبدالعزيز أو حتى إجراء مصالحة بينه وبين ابن الرشيد(٢١) .

وكانت بريطانيا قد أبلغت عبدالعزيز بزيارة شكسبير له ، وعرضت عليه بعض الضمانات لتأمين سلامته وسلامة بلاده في مواجهة أي عدوان من جانب الدولة العثمانية أو أنصارها في قلب شبه الجزيرة العربية . فرحب عبدالعزيز بالعرض البريطاني ، ووعد بأنه سيكون «أحد أكبر المؤيدين لبريطانيا» ، وأبدى استعداداً لمقابلة شكسبير . ولعب شيخ الكويت دوراً مهماً في اقناع عبدالعزيز بتبني هذا الموقف ، الذي يتبناه هو نفسه ومعه شيخ المحمرة(٢٢) .

ولدى وصول شكسبير من لندن إلى الكويت في ٧ ديسمبر عام ١٩١٤ ، وجد رسالة عاجلة من عبدالعزيز تستحثه إلى لقاء بينهما(٢٣) . كما وجد كلاً من شيخ الكويت وسير برسي كوكس مشغولين بالترتيب لاستقبال لورد هاردنج ، نائب الملك في الهند ، الذي كان في طريقه لزيارة الخليج بهدف تأمين تعاون شيوخها مع بريطانيا ، وأثر شكسبير أن يلتقي بعبدالعزيز على أن يكون معهما في استقبال لورد هاردنج(٢٤) .

وفي ٣١ ديسمبر عام ١٩١٤ التقى شكسبير بعبدالعزيز ، وأظهر تعاطفه مع الأمير ، الذي كان يرى أن وعود بريطانيا إليه في ٢ نوفمبر غير محددة ولا تلزم بريطانيا تجاهه بمسئوليات واضحة . وخرج شكسبير من هذا اللقاء بالانطباع التالي : «ليس لدى عبدالعزيز النية في التخلي عن موقفه (الفعلي) المحايد ، مع احتفاظه لنفسه بحرية اتخاذ الموقف الذي يراه مناسباً نحو الأتراك ، إلى أن يتمكن من عقد معاهدة مع الحكومة البريطانية ، كما أنه لن يخطو خطوة واحدة نحو تيسير مهمتنا ، أو نحو تعقيد الموقف أمام الأتراك في هذه الحرب الدائرة حتى يحصل من بريطانيا على ضمانات أكيدة لمركزه الفعلي»(٢٥) .

يفهم من انطباع شكسبير السابق أن الأمير عبدالعزيز كان يعي التيارات السياسية المحيطة به من جانب الدول الكبرى ، كما أن الأمير كان يقدر جيداً قيمة التعاون وسلبيات التخاصم مع أي منها . وكان إلى جانب ذلك يدرك أهمية دور القوى المحلية ، فهي التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على أوضاعه السياسية الجديدة : لم يكن عبدالعزيز -على أي حال- ملزماً بالانضمام إلى أي طرف إلا بالقدر الذي يضمن له هذا الطرف الاعتراف بالمركز الجديد الذي حققه لنفسه .

وكان السيد طالب النقيب قد وصل إلى عبدالعزيز حول ذلك الوقت في محاولة لاقناعه بالوقوف إلى جانب الدولة العثمانية(٢٦) ، ولكن عبدالعزيز كان مقتنعاً -كما يقول فيلبي «بضرورة التحالف مع بريطانيا على أساس أن ذلك هو الضمان

الوحيد لسلامة مصالح بلاده وشعبه في الحاضر والمستقبل»(٢٧) . وبالطبع لم يكن عبـدالعـزيز يجهل الآثار السلبية لموقفه هذا والمتمثلة في موقف أتباعه من الإخوان الذين يعارضون التعامل مع غير المسلمين .

وإذا كان عبدالعزيز قد حدد لنفسه الخيار الأفضل ببعد نظره السياسي ، فإنه لم يقتنع بمجرد الوعود النظرية التي ساقها إليه شكسبير ، ولم يقع في ذلك الفخ القاتل الذي وقع فيه -فيما بعد- الشريف حسين أمير الحجاز . فلم يكن عبدالعزيز يخسر كثيراً إذا أبقى على ولاء شكلي للدولة العثمانية ، أو حتى إذا وقف على الحياد . وإذا كان لشكسبير أن يقنعه بموقف محدد ، فإن عليه أن يدفع الثمن مقدماً ، وهو الاعتراف الواضح والصريح من جانب بريطانيا باستقلال الأمير عبدالعزيز وبلاده . أما إذا رفضت بريطانيا ذلك أو حاولت أن تلتف حوله ، فإن اتفاق عبدالعزيز مع العثمانيين لم يمض عليه أكثر من ستة شهور ، وهم لا يزالون حريصين على الحصول منه على كل دعم ممكن .

وانطلاقاً من هذا الموقف التفاوضي القوي ، بينما كانت رحى الحرب تدور بعنف ، لم يجد شكسبير في جعبته ما يقدمه للأمير غير تلك التعليمات المبهمة التي حملها من لندن ، وآثر رفع الأمر إلى سير برسي كوكس ، الذي كتب بدوره إلى لندن يطلب التصريح له بالتفاوض مع الأمير عبدالعزيز على ضوء المطالب التي قدمها لشكسبير . والحق أن مطالب عبدالعزيز لم تكن تزيد كثيراً على ما سبق أن عرضتـه بريطانيا عليه في مذكرة ٣ نوفمبر السابقة الذكر . وسعى شكسبير إلى إقناع كوكس بما رآه مناسباً ، وأكد له على أن مطالب عبدالعزيز لن تشكل عبئاً على بريطانيا في الحاضر أو في المستقبل ، طالما أن بريطانيا ستستفيد من استمرار قيام هذه العلاقات .

وعـدد شكسبير الفوائد التي ستجنيها بريطانيا من إقامة علاقات قوية مع عبدالعزيز بقوله : إن بريطانيا ستكون الدولة الكبرى الوحيدة المتحكمة في منطقة الخليج العربي ، وسيساعدها ذلك على إحكام السيطرة على تجارة السلاح بها ،

كما سيساعدها على مقاومة تجارة الرقيق ، وعلى استخدام نفوذ عبدالعزيز في التأثير على الرأي العام في شبه الجزيرة العربية . وفوق كل ذلك ستجنى بريطانيا ثمرات اقتصادية نتيجة لتأمين طريق التجارة على أطراف شبه الجزيرة العربية وسواحلها(٢٨) .

وبينما كان عبدالعزيز منتظراً رد بريطانيا على مقترحاته لإقامة علاقات تنظم التعاون بينهما ، وكان شكسبير لا يزال إلى جانبه ، حاول عبدالعزيز أن يظهر مهاراته الحربية ، التي يمكن أن تفيد منها بريطانيا ، فهاجم ابن الرشيد (أمير حائـل) الموالي للعثمانيين . ولسوء حظ عبدالعزيز ، وعلى غير ما هو مألوف في تاريخه الحربي ، هزم جيشه وقتل شكسبير ، في معركة جراب في ٢٤ يناير ١٩١٥ .

ولا شك في أن معركة جراب كانت خسارة فادحة لعبدالعزيز ، فهو لم يهزم فيها فقط ، وإنما خسر إلى جانب ذلك صديقاً ، كان قد علق على صداقته آمالاً كبيرة . فقد كان عبدالعزيز مرشحاً لزعامة الثورة العربية ، وكان شكسبير يسعى لإعداده لمثل هذا الدور . وكان عبدالعزيز قد أخذ المبادرة بنفسه حين كتب إلى شيوخ شبه الجزيرة العربية يستحثهم على توحيد مواقفهم من أجل المصالح العربية(٢٩) .

لقد تركت معركة جراب الأمير عبدالعزيز في وضع أسوأ مما كان عليه من قبل ، فكانت نكسة لكل تطلعاته ، أضعفت مركزه وقللت من شأنه في الداخل والخارج ؛ ففي الداخل وعلى مدى الاثنى عشر شهراً التالية انشغل عبدالعزيز باضطرابات العجمان(٣٠) وفي الخارج كان نجاح الحملة البريطانية على العراق في احتلال البصرة قد أسقط الحاجة إلى أي جهد عسكري من جانب عبدالعزيز ، خاصـة وأن قواته لم تكن في مواجهة مباشرة مع القوات العثمانية . وأن عدويه التقليديين (إبن الـرشيد والشريف حسـين) حققـا بموقفيهما من طرفي الحرب

العالمية الأولى التوازن المطلوب لضمان سلامة عبدالعزيز من خطرهما مما في مرحلة تالية(٣١) .

ترى ماذا كان سيحدث في السنوات الأولى للحرب إذا لم يقتل شكسبير ، أو لم يهزم عبدالعزيز في جراب ؟ . إن مثل هذا السؤال البراق قد يروق لبعض الباحثين في تاريخ شبه الجزيرة العربية ، ولكنه -على كل حال- لا يزيد عن كونه سؤالاً فلسفياً . وأياً ما كانت الرؤية التي قد يخرج بها الباحثون ، فقد اختار عبدالعزيز لنفسه الدور الذي رآه مناسباً .

وتؤكد أحداث الفترة التالية أن معركة جراب كانت استثناء في لعبة الحرب عند عبدالعزيز . فقد استمرت عملياته العسكرية بشكل أو بآخر ضد ابن الرشيد ، الذي لم يتمكن من الانضمام مباشرة إلى القوات العثمانية العاملة ضد القوات البريطانية في العراق ، وبذلك يكون هذا الموقف من عبدالعزيز قد خدم بريطانيا بطريق غير مباشر .

وفي يونية عام ١٩١٥ عقد عبدالعزيز اتفاقاً مع ابن الرشيد ، يضع وبصورة تقريبية الحدود المقترحة بينهما ، ويقيم «سلاماً لا يتزعزع وأخوة وصداقة» . ويعني هذا الاتفاق أن عبدالعزيز تمكن من تحييد قوة ابن الرشيد وتحجيمها ، وبالتالي حقق لبريطانيا عن طريق السلام ما كانت تسعى إليه عن طريق الحرب . وقد ورد في نص الاتفاق من العبارات ما يثير الشك حول انتصار ابن الرشيد في جراب ، ومن ذلك أن ابن الرشيد يعلن صراحة ما يلي : «أنا ابن الرشيد لن أتدخل في شئون ابن السعود على الإطلاق ، ولن أنضم إلى أعدائه من الأتراك ، وإنني ملزم أن أتحالف مع الدولة التي يتحالف هو معها ، ولا أعتزم معارضة آرائه في هذا المجال»(٣٢) .

إن النص السابق -في حالة صحته- لا يمكن أن يصدر عن أمير منتصر لصالح آخر منهزم . كما أن فعالية هذا الإتفاق خاضعة للمناقشة ، خاصة إذا

كانت تنظم العلاقات بين طرفين في مجتمع قبلي ، فيه يحترم الوعد ويوفي به . والمتتبع لتطور الأحداث بعد ذلك في قلب شبه الجزيرة العربية ، يرى أن ابن الرشيد لم يحترم هذا الاتفاق ، وأنه ناصر العجمان ضد عبدالعزيز .

ومهما يكن من أمر ، ففي تقديرنا أن عبدالعزيز لم يخسر الحرب في جراب ، وأن ما قيل وما كتب حول هذه الموقعة هو تزييف بريطاني متعمد ، نظراً للصدمة التي أصابت البريطانيين نتيجة لموت شكسبير المفاجيء ، ونتيجة لانهيار الخطوط العسكرية التي رسمتها بريطانيا للدور الذي كان سيلعبه عبدالعزيز . وينسجم ما توصلنا إليه مع خطط بريطانيا في المرحلة التالية . فلم يصرف البريطانيون النظر نهائياً عن الدور المنتظر لعبدالعزيز ، فالمعاهدة التي كان من المفروض أن يعقدها معه شكسبير قد تأجل النظر فيها لبعضالوقت . ومن جهة أخرى فإن بريطانيا لم تقطع قنوات الاتصال مع عبدالعزيز نهائياً ، على العكس ، فإنها عينت الكابتن جيرالد ليشمان ليخلف شكسبير في مهمته(٣٣) . ولكن ليشمان فشل في أن يحرك عبدالعزيز عن موقفه الحيادي ، وهكذا قررت لندن إرجاء الموضوع بكليته إلى ظرف آخر قد يكون أكثر ملاءمة .

وبالرغم من كل المنعطفات التي مرت بها محاولات تأسيس تعاون بريطاني -سعودي يفضي إلى إقامة علاقات بريطانية- سعودية ، فإن المتغيرات الإقليمية والدولية جعلت من الضروري بالنسبة لبريطانيا باعتبارها الدولة الكبرى الوحيدة التي كان من المتوقع مع نهاية الحرب أن تنفرد بالنفوذ في شبه الجزيرة العربية ، وباعتبارها القوة البحرية الكبرى المسيطرة على الخليج ، أن لا تتردد في عقد معاهدة تنظم علاقاتها مع عبدالعزيز آل سعود ، تحقيقاً للسلام والأمن في الخليج(٣٤) . ومن هذا المنطلق صدرت التعليمات إلى سير برسي كوكس في ٦ فبراير عام ١٩١٥ كي يبدأ المناقشات مع عبدالعزيز آل سعود لعقد هذه المعاهدة .

وبعد مناقشات طويلة حول مسودات المعاهدة المقترحة ، نجح كوكس وعبدالعزيز في توقيع معاهدة دارين في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ . وفضلاً عن أن عبدالعزيز كان يدقق في الصياغات المقترحة للمعاهدة ، فإن صعوبة الاتصال بين الطرفين كانت السبب الرئيسي في تأخير عقدها . وتم التصديق عليها في ١٨ يوليو عام ١٩١٦(٣٥) .

وتنص المادة الأولى في معاهدة دارين على أن «الحكومة البريطانية تعترف وتقر بأن نجد والإحساء والقطيف والجبيل وملحقاتها . . . وموانيها على ساحل الخليج هي ممتلكات ابن سعود وأسلافه من قبله ، ولذلك فهي تعترف هنا بابن سعود حاكماً مستقلاً كما تعترف بأولاده من بعده» . وفي المادة الثانية تعهدت بريطانيا بمساندة عبدالعزيز لمواجهة أي عدوان خارجي عليه أو على أراضيه . أما المادة الثالثة فقد تضمنت التزام عبدالعزيز بعدم الدخول في علاقات خارجية مع أي دولة غير بريطانيا . وتضمنت المادة الرابعة التزام عبدالعزيز بعدم التنازل أو منح أي امتياز لأي دولة أجنبية بدون استشارة الحكومة البريطانية . وفي المادة الخامسة تعهد عبدالعزيز بتأمين الطرق المؤدية إلى الأماكن المقدسة في الحجاز . وفي المادة السادسة تعهد عبدالعزيز بما سبق أن تعهد به أسلافه «بالامتناع عن كل اعتداء أو تدخل في أراضي الكويت والبحرين ومشايخ قطر وساحل عمان لأنها كلها تحت حماية الحكومة البريطانية ، ولأنها ترتبط مع هذه الحكومة بعلاقات تعاهدية ، وهي التي ستقرر حدود ممتلكاتها فيما بعد» . وفي النهاية اتفق الطرفان على أن يعيدا النظر في هذه المعاهدة المؤقتة وتحويلها إلى معاهدة دائمة .

من وجهة النظر البريطانية ، فأن المعاهدة المعقودة مع الأمير عبدالعزيز تستكمل الترتيبات التي عقدتها بريطانيا مع الحكام العرب في الخليج ، باستثناء قطر ، التي كانت تشكل الثغرة الوحيدة الباقية في حزام المعاهدات البريطانية في الخليج ، ولم يمض وقت طويل حتى ملأت بريطانيا هذه الثغرة بمعاهدة مع قطر في ٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ .

صارت بريطانيا منذ توقيع معاهدة دارين في عام ١٩١٥ مشغولة بما يجري من أحداث في قلب شبه الجزيرة العربية لأول مرة ، وتعتبر هذه الخطوة نقلة كبيرة في السياسة البريطانية سيكون لها معناها الكبير في مستقبل علاقاتها مع الأمير عبـدالعزيز ، ولا يمكن أن نتجاهل هنا التأكيد على أن هذه الخطوة كانت في حقيقة الأمر نقطة تحول رئيسية في السياسة البريطانية ، التي كانت معنية أصلاً بتأمين مصالحها على السواحل المحيطة بشبه الجزيرة العربية .

ومن الجهة الأخرى ، ينظر عادة إلى المعاهدة على أنها كانت مقللة من شأن عبدالعزيز آل سعود ومركزه المرموق الذي بناه بنفسه ، لأنها نظرت إليه باعتباره أحد الشيوخ قليلي الشأن ، وأنها بذلك تكون خطأ جسيماً ارتكبته بريطانيا بعلم أو بغير علم .

ويرى البعض أن مستشـاري الأمـير قد خدعـوه ، حين تركوه يوقع على المعاهدة ، أو أنهم كانوا على غير دراية بما يجري حولهم ، فأوقعوه في هذا الخطأ دون علم ، وفي كل الأحـوال يركز أصحاب هذا الرأي على أن بريطانيا هي الرابح الوحيد(٣٦) .

وأياً ما كان الأمـر ، فأن هذه الآراء قد أغفلت التطورات العامة في الساحة الدولية ، أو أنها تناست أن عبدالعزيز كان في حاجة إلى بريطانيا بنفس القدر الذي كانت بريطانيا في حاجة إليه . ومهما كانت الكلمة التي يمكن أن تقال في تقويم هذه المعاهدة منصفة أو مجحفة لأي من الطرفين ، فأنها كانت -بلا شك- مرحلة من مراحل المد البريطاني نحو شبه الجزيرة العربية ، والأساس الذي بنيت عليه العلاقات البريطانية - السعودية لعشر سنوات تالية .

الحواشي

(1) Winstone, Captain Shakespear (London 1976) P. 18.

(2) Carruthers, "Captain Shapespear's Last Journey", Geographical Journal, LIX (1922) PP. 321–34, 40–18,

(3) Busch, Britain and the Persian Gulf (London 1967) P. 340.

(4) Troeller, "British Policy towards Ibn Saud 1910–1962", (Ph. D. thesis, Cambridge University, 1971) P. 66.

نشرت هذه الرسالة بدون تغيير تحت العنوان التالي :

The Birth of Saudi Arabia, Britain and the Rise of the House of Saud (London 1976).

(٥) حول استعدادات عبدالعزيز لضم الاحساء أنظر :

أحمد عبدالغفور عطار ، صقر الجزيرة (بيروت ، ١٩٧٢) ص٣٩٣ – ٤٠٩.

(6) Memorial of the Government of Saudi Arabia (Cairo 1955) II, P. 376 (Thereafter: Saudi Memorial).

(7) Kelly, op. cit., P. 108.

(8) Ibid. P. 109.

(٩) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ، ١٩١٤ – ١٩٤٥ ، (القاهرة ، ١٩٧٣) ص٤ ، ٥ .

(10) Hourani, "The Decline of the West in the Middle East-I" International Affairs, 29 (1953) pp. 22–24; Cunningham, "The wrong Horse, a Study of Anglo Turkish Relations before the First World War", St. Antony's Papers, XVII (1965) pp. 56–76.

(١١) توجد دراسة كاملة حول صناعة السياسة البريطانية تجاه عبدالعزيز آل سعود ، من إعداد قسم الاستخبارات السياسية البريطانية التابع لوزارة الخارجية في الوثيقة التالية :

"Memorandum on British Commitments to Bin Saud", by: Political Intelligence Department, Foreign Office, 28 Jan. 1927, E 594/119/91, F.O. 371/12244 (P. R. O.);

أنظر أيضاً :

British Documents on the Origins of the War (london, 1938) X, PP. 190–4.

(12) Troeller, op. cit. p. 90.

(١٣) جمال زكريا قاسم ، مرجع سابق ، ص١-١٤ ، أنظر أيضاً :

Kelly, op. cit. P. 111; Abdullah, The United Arab Emirates (London 1978) pp. 170–1).

وبشأن وجهة النظر السعودية أنظر :

Saudi Memorial, II, pp. 384–99.

(14) Saudi Memorial, II, p. 393.

(15) "Memorial on British Commitments to Bin Saud", 28 Jan. 1927, op. cit., Kelly, op. cit. p. 110;

أنظر أيضاً :

أحمد عبدالغفور عطار ، مرجع سابق ، ص ٤٠٦ - ٩ .

وقارن :

Saudi Memorial, II, P. 391

(16) Saudi Memorial, II, p. 391.

(17) winstone, op. cit. pp. 190–1.

(18) Memorandum 2, The Chief Policitical Officer (Iraq Section, Arab Bureau) to the Director (Arab Bureau) Cairo, 12 Jan. 1917, (Philby Papers) 15/4,St. Antony's College, Oxford. (Thereafter: Arab Bureau Memo. (Philby Papers).

(١٩) حول المفهوم السياسي للجهاد أنظر :

Khadduri, War and Peace in the law of Islam (london 1979) pp. 55–82.

(20) Winstone, op. cit. pp. 193–4; Busch, Britain, India and the Arabs (london 1971) p. 232.

(21) Arab Bureau Memo. (philby Papers) op. cit.

(٢٢) حول نصوص المراسلات بين عبدالعزيز آل سعود وشيخ الكويت أنظر:

Winstone, op. cit. pp. 196–7.

وحول موقف شيخ المحمرة أنظر : جمال زكريا قاسم ، مرجع سابق ، ص١٢ .

(23) Winstone, op. cit. p. 198.

(٢٤) حول زيارة لورد هاردنج للخليج ، أنظر :

Hardinge, My Inidan Years (London 1945) pp. 111–4.

(25) Arab Bureau Memo. (Philby Papers) op. cit.; "Memo. on British Commitments to Bin Saud" 28 Jan. 1927, op. cit.

(26) Busch, Britain, India and the Arabs, p. 232; Wilson, Loyalties: Mesopotania 1914–1917 (Oxford 1930) pp. 18–19.

(27) Arab Bureau Memo. (Philby Papers) op. cit.

(28) "Memo. on British Commitments to Bin Saud" 28 Jan, 1027, op. cit.

(٢٩) جمال زكريا قاسم ، مرجع سابق ، ص١٩ .

(٣٠) حول نشاط العجمان المعادي لعبدالعزيز أنظر :

Busch, Britain, India and the Arabs, p. 246, note 53; American Consul (Baghdad) to the Secretary of State (Washingtion) 14 Feb. 1929, cited in: Ibrahim Al-Rashid, Documents on the Hisory of Saudi Arabia, (Salisbury 1976) III, pp. 16–20 (thereafter: D. H. S. A.); Wilson, Loyalties, p. 31.

(31) Toynbee, "The Rise of the Wahhabi Power", Survey of International Affais 1927) p. 283: Wilson, op. cit., Chapter I.

(٣٢) هذه أول مرة نرى فيها مثل هذا الاتفاق ، ونصه موجود في :

Arab Bureau Memo. (Philby Papers) op. cit.

(33) Bray, A Paladin of Arabia, The Biography of G.E. Leachman, (London 1936) p. 259; winstone, op. cit. pp. 215–6.

(34) "Memo. on British Commitments to Bin Saud" 28 1972, op. cit.

(35) Ibid.

(٣٦) حافظ وهبة ، جزيرة العرب في القرن العشرين (القاهرة ١٩٦٥) ص٢٥٧ ، جمال زكريا قاسم ، مرجع سابق ، ص٢٩ ؛

Williams, Ibn Saud, the Puritan King of Arabia, (London 1933) p. 96.

مصادر البحث ومراجعه

أولاً : وثائق غير منشورة :

- أوراق وزارة الخارجية البريطانية F.O. 371 / 12244 (P. R. O.)
- أوراق فيلبي الخاصة Philby Papers (St. Antony's College, Oxford)

ثانياً : وثائق منشورة :

- British Documents on the Origins of the War, 1898–1914, ed. by: G.P. Goach and H. Temperley, Vols. V and X, (London 1938).

- Documents on the History of Saudi Arabia, ed. by: Ibrahim al-Rashid. 3 vols (Salisbury 1976)

- Saudi Arabia, Memorial of the Government of Saudi Arabia: Arbitration for Settlement of the Territorial Dispute Between Muscat and Abu Dhabi on one side and Saudi Arabia on the other, 3 vols (Cairo 1955)

ثالثاً : مـذكـرات :

- Hardinge, Lord,
  My Indian Years (London 1945).
- Wilson, Sir A. T.,
  Loyalties, Mesopotamia 1914 – 1917: A Personal and Historical Record, (Oxford 1930).

رابعاً : دراســات :

- أحمد عبدالغفور عطار ،
  صقر الجزيرة ، ٧ أجزاء (بيروت ١٩٧٢) .

- جمال زكريا قاسم ،
الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، (القاهرة ١٩٧٣) .
- حافظ وهبة ،
جزيرة العرب في القرن العشرين (القاهرة (١٩٥٦) .

- Abdullah, M. M.,
The United Arab Emirates, A Modern History, (London 1978),

- Bray, N. N. E.,
Paladin of Arabia: The Biography of Brevet Lieut-Colonel G. E. Leachman, (London 1936).

- Busch, B. C.,
Britain and the Persian Gulf, 1894–1914, (London 1067).

- Busch, B. C.,
Britain, India and the Arabs, 1914–1921, (London 1971).

- Carruthers, D,
"Captain Shakespear's Last Journey",
The Geographical Journal, LIX (1922) pp. 321–34, 401–18.

- Cunningham, A.,
"The Wrong Horse: A Study of Anglo-Turkish Relations before the First World War", St. Antony's Papers, XVII (1965) pp. 56–76.

- Hourani, A.,
"The Decline of the West in the Middle East", International Affairs, XXIX (1953) pp. 22–42, 156–183.

- Kelly, J. B.,
Eastern Arabian Frontiers, (London 1964).

- Khadduri, M.,
War and Peace in the Law of Islam, (London 1979).

- Toynbee, A.
"The Rise of the Wahabi Power",
Survey of International Affairs 1925, I (1972).

- Troeller, G.,
The Brith of Saudi Arabia: Britain and the Rise of the House of Saud, (London 1976).

- Williams, K.,
Ibn Saud, the Puritan King of Arabia, (London 1933)

- Winstone, H. V. F.,
Captain Shakespear, A Portrait, (London 1976).